مبادرات السلام السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

عبد الرزاق خلف محمد الطائي
مدرس مساعد، قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية،
مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل

مستخلص البحث

شهدت السياسة السعودية منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين، تحولا من مرحلة الرفض إلى مرحلة النظر في شروط التسوية وسبل تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وبسبب العلاقات المميزة مع الغرب قدمت المملكة العربية السعودية أكثر من مبادرة من اجل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. الأولى قدمها في أواخر عام ١٩٨١ ولي العهد السعودي آنذاك الملك فهد والتي تكونت من ثمانية نقاط، وجاءت المبادرة الثانية، في عام ٢٠٠٢ من قبل الأمير عبد الله ولي العهد السعودي آنذاك والتي لم تخرج عن إطار المبادرة التي قدمها الملك فهد، سوى في كون، ولي العهد السعودي حينها، الملك عبد الله، عكس في مبادرته التطورات والمتغيرات التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي خلال عشرين عاماً.

مقدمة

طرح عدد من مشاريع السلام العربية و الدولية من أجل تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ومنها مشاريع ومبادرات السلام السعودية،حيث شهدت السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تحولا منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن، فمن مرحلة الرفض إلى مرحلة النظر في شروط التسوية وسبل تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية.

تتناول هذه الدراسة موقف المملكة العربية السعودية من الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ويناقش البحث دوافع ومحددات سياسة المملكة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن الوسائل التي اعتمدتها المملكة في

التعامل مع هذا الملف،ولاسيما الوسائل العسكرية والاقتصادية السياسية وخاصة فيما يتعلق مبادرات السلام السعودية عامي ١٩٨٢ و ٢٠٠٢.

أولاً: نبذة تاريخية

كان لنشأة المملكة العربية السعودية التاريخية والسياسية والجغرافية اثر كبير على سياستها الخارجية ودوائر اهتمامها التي تركز بالأساس على العالمين العربي والإسلامي(١).وعند دراسة سياسة المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي،نلاحظ إن المملكة العربية السعودية تحمل الغرب مسؤولية خلق النزاع العربي الإسرائيلي، ومن واجب الغرب أن يجد الحل الملائم له.

فالغرب قد ارتكب على هذا الصعيد خطأ ينبغي إصلاحه كانت تلك نظرة الملك عبد العزيز آل سعود(١٩٢٦_١٩٥٣) مؤسس المملكة العربية السعودية الذي ارتأى أثناء حادثة الأقصى أب / أغسطس ١٩٢٩ التوجه لملك انكلترا من اجل لفت نظره حول النشاط الصهيوني(٢).

ولما اشتدت الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ وجه الملك عبد العزيز نداء بالاشتراك مع ملكي العراق واليمن وأمير شرق الأردن،إلى وقف الثورة، وحين أوفدت بريطانيا لجنة بيل الملكية لدراسة الوضع العام واقتراح الحلول عام ١٩٣٧. حث الملك عبد العزيز وفد اللجنة العربية العليا (٣). الذي قاطع اللجنة البريطانية على الاتصال بها و تبادل الملك عبد العزيز الرسائل والمذكرات الرسمية مع الحكومة البريطانية ومنها التي وجهها في ٢٠ حزيران – يونيو ١٩٣٨ والتي جاء فيها(... لو أطعوني أهل فلسطين و تخذوا المطالبة بالطرق السلمية الوسيلة الوحيدة لمطالبهم مع بريطانية). وقد أوفد الملك عبد العزيز ابنه الأمير فيصل

للمشاركة في مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ حول القضية الفلسطينية. ودعا الفلسطينيين إلى الاشتراك في المؤتمر، وقد طالب الأمير فيصل خلال المؤتمر بريطانيا وضع حد لتدفق المهاجرين اليهود [٤].

كان الدور الأمريكي منذ عام ١٩٣٩ يبدو غالباً في نظر الملك عبد العزيز فيكتب للرئيس الأمريكي روزفلت في ٤/كانون الثاني – يناير ١٩٣٩ محذر منم خطورة الدعاية الصهيونية [٥] ثم طلب منه أثناء لقائه في ١٥/كانون الأول_ ديسمبر ١٩٤٥ ممارسة بعض الضغوطات على الحكومة البريطانية لتخفف من تأييدها للحركة الصهيونية [٦] ألا أن في رسالته إلى الرئيس الأمريكي في ١٥/أيلول – ديسمبر ١٩٤٦ والتي أوضح فيها أنه على الرغم من الخلاف حول فلسطين يبقى فانه يضل دائماً صديق للولايات المتحدة الأمريكية.

وحين وصول ولي العهد سعود بن عبد العزيز إلى واشنطن في ١٣/كانون الثاني – يناير ١٩٤٧ ولدى اجتماعه مع الرئيس الأمريكي هاري ترومان(١٩٤٣–١٩٥١) أكد له أن المشكلة الفلسطينية لن يسمح لها بإفساد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية [٧].

في ١٩ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار(رقم وتاريخ) الخاص بتقسيم فلسطين – وعند انسحاب بريطانيا في ١٥/أيار–مايو ١٩٤٨ أعلن اليهود عن قيام دولة إسرائيل، وقد أعترف الرئيس الأمريكي ترومان على الفور بها.

رفضت المملكة العربية السعودية شأنها شأن الأقطار العربية قد رفضت قرار التقسيم و ساهمت مساهمة ضعيفة في حرب ١٩٤٨ [٨].

لم يختلف الملك سعود (١٩٥٣–١٩٦٤) الذي خلف والده الملك عبد العزيز في سياسته عن والده، فقد تجسد رد فعله على العدوان الثلاثي على مصر

عام ١٩٥٦، برسالة موجهة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور(١٩٥١-١٩٥٨) والتي طالبه فيها بأن يضاعف جهوده من أجل وضع حد لهذا العدوان، معبراً في الوقت ذاته عن ثقته به وعن مخاوفه من المكاسب التي قد يحققها الاتحاد السوفيتي (السابق) نتيجة هذه الأزمة. ولم يتغير هذا الموقف، في عهد الملك فيصل (١٩٦٤ – ١٩٧٥) ولا في عهد الملك خالد(١٩٧٥-١٩٨٢) [٩].

وقد غلب على موقف المملكة في التحرك تجاه الصراع العربي الإسرائيلي الطابع السياسي وانه يتوجب على العرب التحرك في إطار النظام الدولي، كي يدفعوا بجموع بدول العالم كافة للضغط على إسرائيل وإجبارها على احترام(مبادئ) حل النزاع الثلاث الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية وعودة القدس إلى السيادة العربية [١٠].

ثانياً: محددات السياسة السعودية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي:

يمكن تفسيرا لموقف السياسي للملكة العربية السعودية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي عبر عدة محددات ولعل من أهمها:-

١-المحدد الفكري (الإيديولوجية الدينية)

للدافع الديني دور كبير في مواقف المملكة العربية السعودية من الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك لمكانة المملكة على صعيد العالم الإسلامي ووجود الحرمين الشريفين في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، فللدافع الديني والمؤسسة الدينية تأثير على مختلف نواحي الحياة فيها، علماً أن النظام الحاكم في السعودية يعتبر هذه المؤسسة شريكاً استراتيجياً له وجزاء من النظام الحاكم. وبالتالي فلا بد من اخذ آراء هذه المؤسسة وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي [١١].

٢-المحددات الأمنية والإستراتيجية:

يشكل الوجود الإسرائيلي وسياسته التوسعية من خطرا على البلدان العربية بما فيها المملكة العربية السعودية [١٢] التي يفصل بينهما خليج العقبة، والذي يحد من محاولات القضايا التي يشكلها نطاق الصراع العربي الإسرائيلي إذ تحيط به كل من السعودية بخط ساحلي يبلغ حوالي (٩٤) ميلاً، ولأردن وخطها الساحلي خمسة أميال و "إسرائيل" بخط ساحلي يصل إلى سبعة أميال ثم مصر التي يبلغ خطها الساحلي (١٢٥) ميلاً [١٣]، ونظراً لأهمية خليج العقبة والذي يقع في مدخله مضيق تيران الذي يكون المدخل المباشر للبحر الأحمر بالنسبة لكل من الأردن، وإسرائيل، نلاحظ السعودية تنازلت عن جزيرتي تيران وصنا فير السعوديتين عند مدخل الخليج لصالح مصر في شباط / فبراير ١٩٥٠ وأعطت مصر السيطرة الكاملة على مضيق تيران بصفته مدخلاً للخليج، باعتبار إن السعودية والأردن لم يكن في مقدورهما التصدي الفعال للمرحة الإسرائيلية في الخليج [١٤].

٣-المتغيرات الإقليمية والدولية:

تدخل رغبة المملكة العربية السعودية في تكوين دور إقليمي ودولي ضمن محددات سياستها الخارجية، والتي تستثمر فيه عوامل قوتها ونفوذها السياسي والديني والاقتصادي [١٥].

ثالثاً:الوسائل التي اعتمدتها المملكة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي:

ا-<u>الوسيلة العسكرية:</u> يمكن القول أن المملكة العربية السعودية اسهمت عسكرياً بشكل أو بأخر في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال مشاركتها الرمزية في الحروب العربية الإسرائيلية، حيث ساهمت المملكة العربية السعودية مساهمة

ضعيفة على قدر إمكانياتها في الحروب العربية –الإسرائيلية[١٦] منها في أيار – مايو ١٩٤٨، إذ أرسلت وحدات من جيشها النظامي إلى مصر وأمرت بوضعها تحت القيادة المصرية في صحراء النقب [١٧] وعلية قرر رئيس مجلس الأمن استدعاء السعودية لتشارك في مفاوضات وقف إطلاق النار بوصفها دولة محاربة، كما دعيت السعودية للاشتراك في مفاوضات رودس عام ١٩٤٩، لكن هذه المرة امتنعت عن الاشتراك وأعلنت أنها تقبل بأي اتفاقية تقبل بها الدول العربية المشتركة في المفاوضات [١٨].

في حرب عام ١٩٥٦ كانت السعودية مرتبطة مع مصر بمعاهدة عسكرية لمدة خمس سنوات، لذلك بعد مهاجمة القوات الإسرائيلية المواقع المصرية في سيناء، أعلنت الحكومة السعودية التعبئة العامة وعلى الرغم من ذلك لم يكن للسعوديين أية مشاركة عسكرية (بسبب السرعة التي انتهت بها الحرب).

وفي حرب عام ١٩٦٧ لم يكن قد تبقى شيء يذكر من الحلف المصري السعودي الذي كان سائداً في الخمسينيات. وكانت حرب اليمن في أوجها [١٩]. لذلك حين قامت إسرائيل باحتلال سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان. لم يكن من المتوقع أن تشارك المملكة العربية السعودية بالنزاع العسكري مباشرة. إلا أنها أعلنت حالة الاستنفار العام وإعلان الحرب على إسرائيل لكن واقع الحال ان السعودية لم تكن تستطيع وترغب بالقتال على الإطلاق [٢٠].

أما في حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، كان هناك لواء سعودي على الجبهة الأردنية وسرب طائرات أيضاً، ثم انتقل هؤلاء إلى سوريا في ١٢ تشرين الأول أكتوبر، إلا انه ليس ثمة دليل واضح على مشاركة القوات السعودية الفعلية في القتال [٢١].

ب _الوسيلة الاقتصادية:

كانت الوسيلة الاقتصادية من ابرز معالم السياسة السعودية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية وقد اتخذت هذه الوسيلة عدة صور ولعل من أهمها:

١_ دعم دول المواجهة والمتضررة منذ عام ١٩٦٧، ودعم المقاومة الفلسطينية، مع اتخاذ مجموعة إجراءات لتنفيذ سياسة المقاطعة العربية لإسرائيل تجارياً واقتصادياً، ومنها(استخدام النفط كسلاح) وللضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل (فرنسا وبريطانيا) خلال حرب السويس عام ١٩٥٦، والولايات المتحدة وهولندا وعدد أخر من البلدان الدائرة في المؤيدة للغرب خلال حرب / تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ [٢٢].

٢_ قدمت السعودية تبرعات لدول المواجهة والمتضررة منذ مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم عام ١٩٦٧، كما التزمت السعودية في قمة بغداد عام ١٩٧٨ بتقديم دعم مالي سنوي للفلسطينيين قدره (١,٩٧,٣٠٠٠٠٠) مليار وسبعة وتسعين مليون وثلاثمائة ألف دولار، وذلك لمدة عشر سنوات (من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩)، وفي قمة الجزائر الطارئة عام (١٩٨٧) قررت السعودية تخصيص دعم شهري للانتفاضة الفلسطينية مقداره ٦ مليون دولار كما قدمت المملكة في الانتفاضة الأولى ١٩٨٧، تبرعاً نقدياً لصندوق الانتفاضة الفلسطينية بمبلغ (١,٤٣٣,٠٠٠) مليون وأربعمائة وثلاثة وثلاثون ألف دولار، وقدمت مبلغ (٢) مليون دولار للصليب الأحمر الدولي لشراء أدوية ومعدات طبية وأغذية للفلسطينيين [٢٣].

٣_تعهدت المملكة بتمويل برنامج إنمائي عن طريق الصندوق السعودي للتنمية بلغ حجمه (٣٠٠) مليون دولار يهتم بقطاعات الصحة والتعليم والإسكان

تم الإعلان عنه في مؤتمرات الدول المانحة خلال الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٥-١٩٩٧-١٩٩٩ بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية للسلع والمنتجات الفلسطينية، وعلى صعيد أخر أوقفت السعودية بكامل مساهماتها المقررة حسب قمة بيروت آذار / مارس ٢٠٠٢ لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وما أكدت عليه قمة شرم الشيخ (آذار / مارس ٢٠٠٣) بتجديد الالتزام العربي بهذا الدعم، حيث قامت بتحويل كامل الالتزام وقدره (١٨٤,٨) مليون دولار للفترة من ٢٠٠٢/٤/١ – ٢٠٠٤/٣/٣٠ كما أوفت بكامل التزاماتها المقررة حسب قمة تونس أيار / مايو ٢٠٠٤ الخاصة باستمرار الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية لستة أشهر تبدأ من ١ نيسان ابريل حتى نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ حيث قامت بتحويل كامل المبلغ وقدره (١٦,٢) مليون دولار ويعتبر دعم السعودية للسلطة الفلسطينية الأكبر من بين مساهمة المانحين العرب للسلطة[٢٤].

٤_بادرت المملكة في مؤتمر القمة العربي في القاهرة (٢٠٠٠) باقتراح إنشاء صندوقين باسم صندوق (الأقصى) وصندوق (انتفاضة القدس) برأسمال قدره مليار دولار وتبرعت بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار لصندوق (الأقصى) الذي يبلغ رأسماله (٨٠٠) مليون دولار، وتبرعت بمبلغ (٥٠) مليون دولار لصندوق (انتفاضة القدس) الذي يبلغ رأسماله (٢٠٠) مليون دولار.

٥_اهتمت السعودية بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث قدمت المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين مباشرة أو عن طريق الوكالات والمنظمات الدولية التي تعنى بشؤون اللاجئين مثل الانروا، منظمة اليونسكو، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي، والبنك الإسلامي، والمملكة ملتزمة في دفع حصتها المقررة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا) المتمثلة في مساهماتها السنوية البالغة (٦٠,٤٠٠,٠٠٠) ستون مليون

واربعمائة ألف دولار، لتغطية العجز في ميزانيتها وتنفيذ برامجها الخاصة بالفلسطينيين كما خصصت المملكة للانروا مبلغ (٣) مليون دولار ضمن منحة الخاصة بالفلسطينيين كما خصصت المملكة للانروا مبلغ (٣) مليون دولار ضمن منحة المملكة للفلسطينيين والبالغة (٣٠٠) مليون دولار التي أعلنت عنها خلال مؤتمر الدول المانحة للأعوام (١٩٩٤-١٩٩٦ -١٩٩٧- ١٩٩٩) [٢٥].

ج-الوسائل السياسية:

واتخذت عدة صور لعل من أهمها:

المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة لحل القضية الفلسطينية [٢٦]. فضلاً عن البيانات والإدانات تجاه السياسة الإسرائيلية [٢٧].

المبادرات السعودية لحل القضية الفلسطينية

١-مشروع الأمير فهد

من خلال حديث أدلى به الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي يوم ١٩٨١/٨/٧ لوكالة الأنباء السعودية طرح ثمانية مبادئ قال انه يمكن الاسترشاد بها للوصول إلى تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط وتمثلت هذه المبادئ ب[٢٨]:

١- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.
٢- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.
٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨- تقوم هيئة الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد عرفت هذه المبادئ فيما بعد بـ(مشروع فهد للسلام) والذي أعلن في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام ١٩٩٢، لكن القمة لم تتبناه(٢٩).

ردود الأفعال على مشروع فهد للسلام

تفاوتت ردود أفعال الأقطار العربية على مبادرة فهد للسلام بين مؤيد لها ومشكك فيها ومنتظر إلى حين وهناك من رفضها وأدانها فبالنسبة لأقطار مجلس التعاون الخليجي والذي يضم إلى جانب المملكة العربية السعودية، كل من الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، فكانت من أوائل البلدان المرحبة بالمبادرة وأكدت موافقتها عليها في القمة الخليجية الثانية (٣٠).

ومن البلدان المؤيدة للمشروع كل من الأردن ومصر والسودان والتي أكدت على أن الأمر متروك للفلسطينيين وان ما يرضي الفلسطينيين يرضي السودان، كذلك من الأقطار المؤيدة للمشروع : جيبوتي، والصومال، والمغرب، وتونس التي

دعت إلى تعديل الفقرات التي تعترض عليها باقي الأقطار العربية حتى يحصل المشروع على إجماع عربي [٣١].

أما سوريا واليمن الجنوبي والجزائر وليبيا فقد رفضت المبادرة، في حين صرح العراق بأنه مع الإجماع العربي في قمة فاس أيا كان هذا الإجماع غير أن العراق قد أعلن على لسان وزير خارجيته سعدون حمادي عدم الموافقة على المشروع لاعتبارات مبدئية وان العراق ضد أي قرار يتضمن الاعتراف بإسرائيل [٣٢].

أما الموقف الفلسطيني فقد أعلن عنه فاروق القدومي رئيس الإدارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل سواء كان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب أو في مؤتمر القمة العربية.

أما موقف إسرائيل فكان بشكل عام رافضاً للمشروع السعودي وعدته خطر عليها، فيما رأت المعارضة الإسرائيلية في المشروع عنصراً ايجابياً ونقطة تحول في السياسة السعودية [٣٣].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تبد اهتماماً يذكر بالمشروع ولكن بعد فترة أصبحت تتحدث عن النقاط الايجابية التي يحتويها المشروع، بالاستعداد للاعتراف بإسرائيل في الوجود، وان تعيش مع جيرانها بسلام، وبدأ الموقف الأمريكي أكثر وضوحاً عندما حددت النقاط المرفوضة في المشروع في تصريحات لاحقة [٣٤].

وقالت مصادر فلسطينية أن الرئيس السوفيتي ليون يد بري جينيف وصف المشروع السعودي يشكل أساساً لقاعدة الحل السلمي لازمة الشرق الأوسط وان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات قد أطلع خلال زيارته لموسكو على وجهة نظر القادة السوفيت حول المشروع العربي [٣٥].

أما أوربا الغربية فقد رحبت بالمشروع ولكن على طريقتها الخاصة التي ترضي الحق العربي، ولا تغضب إسرائيل ولعل مقولة الرئيس الفرنسي فرانسوا

ميتران في مطار الرياض (بأن الصداقة التي مع العرب لا تقلل من صداقته لإسرائيل) يمثل موقف المجبر على التوازن بين الأعداء والأصدقاء [٣٦].

كما أعرب وزراء خارجية دول السوق الأوربية المشتركة خلال اجتماعهم في لندن ١٩٨١/١٠/١٣ عن تأييدهم لمبادرة الأمير فهد وأعلن وزير خارجية بريطانيا رئيس مجلس المجموعة الأوربية انه سيقوم بزيارة للمملكة العربية السعودية لإجراء مباحثات حول المقترحات السعودية الخاصة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط [٣٧]. وفي تشرين الثاني/نوفبر ١٩٨١ وخلال زيارته للرياض وعلى الرغم من أنه أعلن أن له تحفظات على البند الخامس من المشروع السعودي وهو البند المتعلق باعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، إلا أن بانتظار معرفة موقف القمة العربية من مقترحات السلام السعودية [٣٨].

٢-مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز

ابتدأت المبادرة السعودية الثانية بحديث أدلى به ولي العهد السعودي في حينها الملك عبد الله بن عبد العزيز للصحفي الأمريكي المعروف توماس فريدمان ونشره في صحيفة نيويورك تايمز، وكانت قضية التطبيع، النقطة المثيرة للانتباه في المقابلة والتي أكدت أهمية وضرورة وضع حد للصراع العربي-الإسرائيلي عبر مجموعة مطالب تقوم إسرائيل بتحقيقها يتم على أثرها بتطبيع عربي شامل معها.

وبالرغم من المعارضة الشديدة لفكرة التطبيع، إلا أن مبادرة الملك عبد الله وجدت لها أذاناً صاغية في أغلب الدول العربية بدليل أن مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت بتاريخ آذار/ مارس ٢٠٠٢ قام بتبنيها واعتبرها من وثائقه الرئيسة [٣٩].

ونصت المبادرة: انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تنفيذ لقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) [٤٠]. واللذين عززتهما

قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقبول إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل قيام الدولة العربية بإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل.

وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف.فقد طالبت بتحقيق النقاط الآتية لحل الصراع العربي الإسرائيلي وهي:

١- تعيد إسرائيل النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢-الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

٣- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتم الاتفاق وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٤١).

٤-قبول اسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية، وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:-

١-اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاق سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

٢- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل.

٣-ضمن رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتلاءم والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٤-يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه، حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً أمن يسوده الرخاء والاستقرار.

٥-يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٦-يطالب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة و روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي [٤٢].

ردود الأفعال حول المبادرة:

لاقت مبادرة الأمير عبد الله آنذاك ترحيباً واسعاً من أغلب الدول العربية والأجنبية، وان كان هناك بعض التحفظات التي ظهرت على السطح بادئ الأمر، لكن سرعان ما اختفت وسارت الدول التي أبدت تحفظاتها في موكب المرحبين [٤٣] وأصبحت تعرف بالمبادرة العربية بعد أن قام مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت آذار / مارس ٢٠٠٢ بتبنيها واعتبارها من وثائقه الرئيسة.

لقد أبدت إسرائيل أول الأمر برودة واضحة تجاه المبادرة بعد آن شعرت بأنها ستضع العرب في جهة واحدة وهو الأمر الذي لا يمكن أن تقبل به [٤٤]، ولكن اللقاءات السرية التي نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية وقيل أنها جمعت بين الجانبين السعودي والإسرائيلي، والتي حاول فيها الطرف السعودي تغيير وجهة نظر إسرائيل تجاه مبادرة السلام السعودية التي ألقاها الملك عبد الله [٤٥]. إلى شيء من هذا القبيل أشارت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في

تصريحات نشرتها جريدة الأيام الفلسطينية في آذار / مارس ٢٠٠٧ قائلة: (إن إسرائيل يمكن لها قبول المبادرة ولكن ليس بصفتها الحالية) وأضافت (إن فقرات جديدة دخلت على الخطة السعودية تتعلق بمصير اللاجئين الفلسطينيين تجعل من المستحيل لإسرائيل أن تقبلها) ثم عادت الوزيرة لتقول: (إن فكرة إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل والدول العربية هي جزء من طموحنا، وأنا أعتقد أن لنا هدف مشترك، وان الخلافات بيننا تضمحل والمبادرة السعودية كانت ايجابية أول الأمر ولكن منذ أضاف المتشددون في مؤتمر قمة بيروت شروطاً جديدة إليها تتنافى مع هدف الدولتين أصبحت غير مقبولة لنا بوضعها الحالي) (٤٦).

وفي الثاني عشر من آذار / مارس ٢٠٠٧ عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي والذي أكد على (انه يتحتم على إسرائيل النظر إلى المبادرة السعودية الأصلية التي كانت قد أسقطت حق العودة، بشكل ايجابي للغاية من قبل الحكومة، ويبدو أن إسرائيل تتشبث بالنص الذي نشره الصحفي توماس فيردمان للمبادرة (٤٧).

أما وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس فقد جددت دعوتها إلى قادة الدول العربية إلى تعديل مبادرة السلام العربية، حتى يمكن أن تكون مقبولة من الجانب الإسرائيلي. وشددت رايس على أن تعديل المبادرة العربية ليس مطلباً أمريكياً، وإنما ضرورة للعرب على أمل أن يكون ذلك بداية الطريق لقيام دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل وفق ما تطرحه خطة خارطة الطريق (٤٨).

أما الموقف العربي من المطالب الإسرائيلية والأمريكية المتعلقة بإسقاط حق العودة من المبادرة السعودية وعلى الرغم أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أكد بأن المبادرة العربية لم تخضع للتعديل، إلا أن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل دعا العرب لان يكونوا منفتحين لإمكانية إجراء تعديلات على مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢، وقال: "يتوقع منا

مراعاة المستجدات الجديدة التي تتطلب إضافات وتطورات حول كل ما هو مطروح أمام قادتنا من قضايا ومشكلات وحتى تنسجم قراراتنا مع كل ما هو جديد". إلا أن وزراء الخارجية العرب اتفقوا في اجتماعاتهم التمهيدية لقمة الرياض على تفعيل المبادرة دون إجراء أي تعديل عليها [٤٩].

الخاتمة

لقد مر الصراع العربي الإسرائيلي بالعديد من المراحل بين العمل السياسي والعسكري، وبأمثل تعددت وتطورت السياسة السعودية في التعامل مع المتغيرات السياسية بما في ذلك السلام مع إسرائيل.

إذ شهدت السياسة السعودية منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين، تحولا من مرحلة الرفض إلى مرحلة النظر في شروط التسوية وسبل تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وبسبب العلاقات المميزة مع الغرب قدمت المملكة العربية السعودية أكثر من مبادرة من اجل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. الأولى قدمها في أواخر عام ١٩٨١ ولي العهد السعودي آنذاك الملك فهد والتي تكونت من ثمانية نقاط، وجاءت المبادرة الثانية، في عام ٢٠٠٢ من قبل الأمير عبد الله ولي العهد السعودي آنذاك والتي لم تخرج عن إطار المبادرة التي قدمها الملك فهد، سوى في كون، ولي العهد السعودي حينها، الملك عبد الله، عكس في مبادرته التطورات والمتغيرات التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي خلال عشرين عاماً.

إن العقبة الرئيسة التي واجهت مبادرة الملك عبد الله هي في مواصلة إسرائيل إعطاء مواقف متباينة من المبادرة والتهرب من استحقاقاتها والاعتقاد أنها ليست مضطرة إلى دفع ثمن للتطبيع مع العرب في ظل اختلال موازين القوى

بالمنطقة، واعتماد سياسة المماطلة والتسويف ومحاولة احتواء المواقف بإبداء مرونة شكلية تجاه المبادرة مع محاولة إفراغها من مضمونها، أي البدء بالتطبيع قبل القيام بأية خطوات ملموسة تتمثل بالانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة كما أشارت لها المبادرة.

Saudi Peace Initiatives Towards Arab-Israeli Conflict

Abdalrazaq kh. Mohammed
Assistant Lecturer/ Department Of Historical & Cultural Studies,
Regional Studies Center, Mosul Univesity

Abstract

The Saudi policy towards Arab-Israeli conflict since the end of ١٩٧٠,s had shifted from refusal stage to the stage of taking up settlement conditions and the way of normalization of Arab-Israeli relations.Due to its excellent relations with the west, Saudi Arabia made more than one peace initiative to put an end to the conflict. the first was ١٩٨٢ by King Fahad who was the crown prince at that time , which consisted eight points. the second initiative was by King Abdullah who was the crown prince in that period. the only difference between the two initiatives is that King Abdullah initiative reflected the development and variables in Arab- Israeli conflict within twenty years

المصادر

(١) نايف بن ثنيان إل سعود، "القدس ثالث الحرمين الشريفين من أولويات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز"، بحث منشور على الموقع:
http://www.ksa.edu.sa/kfa-webite/source/٨٤.htm

(٢) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية، ط١، معهد الإنماء العربي، (بيروت – ١٩٨٠)، ص٥٣٩.

(٣) وهي اللجنة التي أوكلت إليها قيادة الثورة بعد انبثاقها في ٢٥ نيسان ١٩٣٦ برئاسة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني والتي ضمت تحت لوائها معظم المنظمات والأحزاب الفلسطينية، أما أعضاء اللجنة الآخرون فكانوا كل من عوني عبد الهادي سكرتير اللجنة، واحمد حلمي باشا (أمين الصندوق)، و راغب النشاشيبي، وجمال الحسيني، وعبد اللطيف صلاح والدكتور حسين الخالدي، ويعقوب الغصين، ويعقوب فرج،والفرد روك، لمزيد من المعلومات ينظر، إبراهيم خليل أحمد وآخرون، قضايا عربية معاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل – ١٩٨٨)، ص٦٨ ؛ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢ (بيروت – ٩٧٣)، ص٣٠٥.

(٤) احمد طربين، "عبد العزيز بن سعود"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع، السنة الثانية، (الكويت تموز – يوليو ١٩٧٦)، ص٦٠-٦١.

(٥) سلامة، مصدر سابق، ص٥٤٠.

(٦) طربين، مصدر سابق، ص٦٣.

(٧) حسين نهاد عبد الحميد الحائك، "العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفها من قضايا المشرق العربي ١٩٤٦-١٩٥٨"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية التربية ٢٠٠٨)، ص٨٧.

(٨) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية (بيروت ١٩٧٥)، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٩) سلامة، مصدر سابق، ص٥٤١.

(١٠) المصدر نفسه، ص٥٥٤.

(١١) آل سعود، مصدر سابق ؛ انات كورز، "العلاقات الإسرائيلية السعودية، ما الذي ينتظرنا؟"، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستثمار، آفاق إستراتيجية – العدد ٢٢ –كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧.منشور على الموقع
http://www.alzaytoouna.net/?c-٥٩٣&a= ٥٤٧١٥

(١٢) آل سعود، مصدر سابق.

(١٣) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين الإستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت – ١٩٨٤)، ص٢٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص٩٠.

(١٥) آل سعود، مصدر سابق.

(١٦) قدورة، مصدر سابق، ص٢٢٣-٢٢٤.

(١٧) عبد المنعم الغلامي، الملك الراشد عبد العزيز آل سعود، مطبعة المعارف، (بغداد -١٩٥٤)، ص١٧٦-١٧٧.

(١٨) سلامة، مصدر سابق، ص٥٤٧.

(١٩) للمزيد من المعلومات عن حرب اليمن والتدخل المصري السعودي ينظر: ادوجار اوبالانس، اليمن الثورة والحرب حتى ١٩٧٠، ترجمة وتعليق: عبد الخالق محمد لاشيد، دار الراقي (بيروت — ١٩٨٥)، ص١٧٠-٣٤٠.

(٢٠) سلامة، مصدر سابق، ص٥٢٩-٥٥٠.

(٢١) سعد الدين الشاذلي، مذكرات سعد الدين الشاذلي (د.م — دت)، ص٢١٠-٢١١، سلامة، مصدر سابق، ص٥٥١.

(٢٢) موقف المملكة العربية السعودية بحث على موقع وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية على الموقع: http://www.mofa.gov/Detail.asp?

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) شاركت الحكومة السعودية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ كمراقب في المؤتمر ممثلة للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشاركت بعد ذلك في جميع فرق العمل المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف: اللاجئين، المياه، الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي، البيئة، التنمية، الاقتصادية، ولجنة التوجيه التي كان أخر اجتماع لها في موسكو بتاريخ ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٠ بعد توقف دام عدة سنوات بسبب عدم إحراز تقدم على صعيد المحادثات الثنائية. للمزيد من التفاصيل ينظر: تركي بن محمد بن سعود الكبير،" انجازات خادم الحرمين الشريفين على المستوى الدولي والإقليمي في موضوع القضية الفلسطينية وقضية القدس"، بحث منشور على الموقع: http://www.ksa.edu.sa/kfswebsite/searchresult? ؛وكذلك مجموعة باحثين، مدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٦، (عمان — ١٩٩٩)، ص ٤٨٤-٥٠٦.

(٢٧) أدانت المملكة العربية السعودية، قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل الذي يضم أراضي فلسطينية واسعة وتقدمت بمذكرة احتجاج لمحكمة العدل الدولية في لاهاي تدين فيها قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، ومد قرار المحكمة رقم (٢٠٠٤/٢٨) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩ بعدم شرعية هذا الجدار وطالب إسرائيل بإزالته، وجاء قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ليعبر عن تضامن المجتمع الدولي حيال هذا الموضوع ويطالب إسرائيل بوقف الجدار والتخلي عنه. وزارة الخارجية السعودية، مصدر سابق.

(٢٨) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٨٢، دار الجيل للنشر، (عمان – ١٩٨٣)، ص٢٠٤.

(٢٩) طاهر خلف البكاء، فلسطين من التقسيم إلى أوسلو، ١٩٣٧-١٩٩٥، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، ٢٠٠١)، ص٢٥٣.

(٣٠) البيان الختامي لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة الثانية، الرياض، ١٩٨١/١١/١١.
http://www.kuna.net.kw/gce/index.asp

(٣١) محمد جاسم محمد وظمياء كاظم الكاظمي، مشروع فهد للسلام في الشرق الأوسط في الدوريات العربية والأجنبية، مركز دراسات الخليج العربي (البصرة – ١٩٨٣)، ص٢٢٧ – ٢٢٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٢٢٥-٢٢٨.

(٣٣) الهور، موسى، مصدر سابق، ص٢٠٦.

(٣٤) محمد الكاظمي، مصدر سابق، ص٦٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٥٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٦٥.

(٣٧) هور، والموسى، مصدر سابق، ص٢٠٦.

(٣٨) محمد الكاظمي، مصدر سابق، ص١٥٧-١٥٨.

(٣٩) إبراهيم خليل العلاف، "المبادرة السعودية هل تفتح أمام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة"، نشرة الراصد الإقليمي، العدد الرابع، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل – آذار ٢٠٠٧)، ص١.

(٤٠) كان وما زال قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ١٩٦٧/١١/٢٢ القاعدة الأساسية لجميع مشاريع ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط والذي ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها. أما قرار ٣٣٨ فقد أصدره مجلس الأمن الدولي على اثر حرب عام ١٩٧٣ في ١٩٧٣/١٠/٢٢ والذي ينص على وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه، للمزيد من المعلومات ينظر: الحمد، مصدر سابق، ص٤٧٣-٤٧٨.

(٤١) في تاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤ الذي ينص على " السماح للاجئين اللذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم في اقرب وقت ممكن ويتم دفع تعويضات عن الممتلكات والخسائر لمن لم يرغبوا في العودة، وقد رفضت إسرائيل تطبيق هذا القرار، للمزيد من المعلومات عن قضية اللاجئين والنازحين ينظر: الحمد، مصدر سابق، ص ٥٩٣-٦١٤.

(٤٢) صحيفة الشرق الأوسط العدد ١٠٣٤٦ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧.

(٤٣) عبد الله العمادي، "المبادرة السعودية ومحاولة التطبيع في الخليج العربي"، بحث منشور على الموقع:
http://www.aljazeera.net

(٤٤) العلاف، مصدر سابق، ص٢.

(٤٥) كورز، مصدر سابق.

(٤٦) العلاف، مصدر سابق، ص٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص٣.

(٤٨) الشرق الأوسط، CNN، بالعربية على الموقع:
http://Arabic.cnn.com/٢٠٠٧/middle_east/٣/٢

(٤٩) المصدر نفسه.